تحقيق العدالة القضائية في المجتمع

المكان: مدينة مشهد

الزمان: 1391/4/7ش. 1433/8/7هـ. 2012/06/27م.

الحضور: رئيس ومنتسبي السلطة القضائية

المناسبة: السابع من تير ذكرى استشهاد آية الله بهشتي و72 شخصا في الحزب الجمهوري

بسم الله الرحمن الرحيم

أسبوع السلطة القضائية وهذا اللقاء السنوي فرصة مغتنمة لنحيي ونكرّم شهيدنا الجليل العزيز الشهيد بهشتي وشهداء السابع من تير – والحمد لله أن السلطة القضائية عندنا تفخر بأن جعلت ذكراها السنوية في مثل هذا اليوم العميق الزاخر بالمعاني والأبعاد – وأيضاً لنشكر ونقدّر ونبدي امتناننا للجهود الواسعة والمستمرة لأعزائنا العاملين في السلطة القضائية، القضاة المحترمين وسائر العاملين والمدراء المميزين، وشخص رئيس السلطة القضائية المحترم حضرة الشيخ آملي وهو شخصية بارزة والحمد لله من الناحية الفكرية والعلمية ومن حيث النشاط العلمي والابتكارات والكثير من الخصوصيات المهمة في المدراء الكبار. نحيي ذكرى أولئك الأعزاء وخصوصاً الشهيد الجليل بهشتي، ونبدي احترامنا لهم. لقد كان للحق والإنصاف شخصية كبيرة وممتازة، وخلال الفترة القصيرة لإدارة السلطة القضائية أرسى دعائم متينة وأسساً راسخة سوف تبقى مسجلة باسمه ودرساً لنا بأن نسعى بجدّنا وإبداعنا للاستفادة من الفترات الزمنية القصيرة وننجز فيها أعمالاً كبيرة باقية. كما نضمّ صوتنا لصوت رئيس السلطة القضائية المحترم فنتقدم بالشكر لكم أيها العاملون المحترمون في هذه السلطة ومدراؤها الكبار ومن هم دون ذلك والقضاة المحترمون التريهون الشرفاء، ونتمنى أن تثمر جهودكم وهممكم تحقيق القضية الأساسية في البلاد ألا وهي تطبيق العدالة القضائية في كل أنحاء البلد.

لو أردنا تلخيص كل آمالنا بخصوص مسألة القضاء في البلاد بكلمة واحدة لكانت هذه الكلمة «رقي السلطة القضائية»، فهي حصيلة تلخيص طموحاتنا من القضاء. علينا رفع مستوى السلطة القضائية بشكل دائم. كل هذه التقارير المريحة المُرضية التي سمعناها اليوم، أو ما يصلنا في التقارير التحريرية والشفهية جديرة بالتقدير والشكر في محلها، لكن المتوقع هو ارتقاء السلطة القضائية بمعنى كفاءة العدل القضائي في البلاد. وهذا لن يكون ممكناً ولن يحصل إلا عندما يلاحظ المرء النتائج والثمار الدالة على ذلك. كل هذه المقدمات هي من أجل تحقيق العدالة القضائية في مجتمعنا. إذا توفرت العدالة القضائية ارتفعت المفاسد وقصرت أيدي غير الصالحين عن التطاول على المواقع الحيوية للمجتمع، وتبوّأ الصالحون المواقع والمراكز الجديرة بهم. كل هذا منوط بكمال السلطة القضائية وتمامها. الحق أنه لو استطاع النظام الإسلامي بناء السلطة القضائية وتنظيمها كما يريدها الإسلام وكما وردت في المصادر الدينية والفقهية، فسوف ترتفع أكثرية مشكلات مجتمعنا وكل مجتمع.. سوف تزول المشاكل الناجمة عن الطغيان والناتجة عن حبّ الذات وعن حالات التعدّي والتطاول. وعليه ينبغي أن يكون الهدف هو رقي السلطة القضائية. ويجب عدم الاقتناع بأي حد من الحدود إلى أن نصل إلى السقف المطلوب. يجب أن نصل إلى السقف المطلوب. واعتقد، مع أن هذا الطريق طويل لكنه يمكن الوصول فيه إلى الغاية المنشودة. ليس الأمر من قبيل أننا ندعو أنفسنا والآخرين إلى آمال مستحيلة التحقق، لا، إنها ممكنة التحقق ويمكن الوصول إليها. أنتم قادرون على ذلك. ثمة في البلاد إمكانيات ومواهب للوصول إلى مثل هذا الشيء. يجب السير في هذا الطريق والتقدم فيه إلى الأمام بالجدّ والإبداع وعدم التعب وبتوظيف كافة الإمكانيات والأشخاص والشخصيات المتمكنة.

منظومة هذا العمل لها أقسامها ومجاميعها الفرعية، وقد أشار رئيس السلطة القضائية المحترم للكثير منها، وأنا مسرور لأني أرى أن هناك اهتماماً بهذه النقاط الضرورية، وأن جهوداً تبذل من أجلها – كما هو مشهود من هذا التقرير، وما أجمل أن يعرض هذا التقرير وأمثاله على الرأي العام ليتضح أن هذه الأعمال تجري وتنفذ أو جرى تنفيذها – لكنني أؤكد هنا على نقطتين أو ثلاث نقاط:

النقطة الأولى هي قضية البرنامج الجامع التي أشار إليها. إذا لم يكن للسلطة القضائية برنامجها الجامع الكامل الدقيق الشامل من أجل ارتقائها وللوصول إلى الغاية المنشودة فإن السير في هذا

الطريق سيكون إما متعذراً أو زاخراً بالتناقضات المتنوعة، أو أن المسيرة ستكون صعبة جداً. إذن، لا بد من برنامج جامع أو خطة جامعة. هذه عملية كبيرة. وهذا ما قاله رئيس السلطة القضائية المحترم وأعلنه في بداية تقبّله لهذه المسؤولية. وبالطبع فإنه في التقرير الأخير الذي رفعه لي قال إن الخطة الخمسية قد تمّ إبلاغها وتعميمها مؤخراً، لكننا سمعنا الآن في كلمته إنه من المقرر إبلاغها. يجب عدم التأخر في هذا الأمر. إنه أمر على جانب كبير من الأهمية. البرنامج الجامع من أهم الأمور وأكثرها جذرية.

النقطة الأساسية هي أن إعداد البرنامج الجامع مسألة، وفتح سبل تحققها وتنفيذها مسألة أخرى. يجب أن لا نشعر بالارتياح لمجرد تنظيم البرنامج وإبلاغه، ونقول: لقد أنجز هذا العمل الكبير. لا، البرنامج الجامع وصفة، وهي وصفة يجب أن تطلق وتشخص تفاصيلها بنحو دقيق ويعمل بها. يجب العمل والمتابعة في الأقسام والقطاعات المختلفة حتى يجري تنفيذ هذا البرنامج الجامع.

اعتقد أنه ينبغي الإسراع في تنفيذ هذا البرنامج الجامع وكل ما فيه، وسوف أشير إلى نقطتين أو ثلاث بهذا الخصوص. إننا لا نوصي بالتسرّع، لكن الإسراع في الحركة غير التسرّع.. يجب العمل بدقة وأناة ولكن من دون تأخير. أي يجب النظر لـ «عدم التأخير» كمبدأ في الأعمال. يجب أن لا يحصل تأخير. وحسب المصطلحات الدارجة في الأخلاق الإسلامية يجب عدم التسويف بالقول سوف أفعل وسوف أفعل.. يجب القيام بالعمل وعدم تسويفه. حينما نصل إلى محطة التشخيص والتحقيق ينبغي المبادرة للعمل فوراً ومن دون تأخير.

ونقطة أخرى أقولها بخصوص ارتقاء السلطة القضائية – وقد جرى التأكيد عليها مراراً من قبل لكننا نكرّرها لأهميتها – هي مسألة إتقان الأحكام. أحكام المحاكم يجب أن تبتعد بالمطلق عن التساهل واللامبالاة. إنك بوصفك قاض محترماً يجب أن يكون الحكم الذي تصدره بحيث لو عُرض هذا الحكم على المختصين في الشؤون الفقهية والحقوقية فلن تكون في قلق من ذلك أبداً. وتكون واثقاً من الحكم الذي أصدرته. حينما يتحلى القاضي بالعلم الذي يحتاجه ويكون دقيقاً في عمله وأحكامه، فيجب أن يكون الأمر بحيث يبدي استعداداً بعد صدور الحكم بعرضه على جميع الخبراء والمختصين، ويكون بوسعه الدفاع عن حكمه. هكذا يجب أن يكون إتقان الحكم. أقل هشاشة وضعف في الحكم ينال من كل الجهاز القضائي. قلنا ذات مرة إن النقض المتكرر لأحكام المحاكم البدوية في محاكم الاستئناف أو في ديوان القضاء العالي دليل إما على أن أحكام

المحاكم البدوية ناقصة من حيث المحتوى ولا تتمتع بالإتقان، أو إنها تعاني من النقص في الشكل ولم تراع فيها المقررات. القرار بهذا الشأن يجب أن يشيع في كل السلطة القضائية، يجب الاعتراف والقبول بضرورة إتقان الأحكام ومتابعة هذه المسألة.

ومن القضايا المهمة في السلطة القضائية قضية السجون. السجن عقوبة. حبس الإنسان وتقييده من العقوبات الموجودة في قانوننا الجزائي، وهو موجود في بعض الحالات في الفقه الإسلامي، ولا إشكال في ذلك. يجب أن نعمل ما من شأنه أن لا يحدث هذا الشيء الذي هو عقوبة على عمل وجزاء للأفراد على أعمالهم، أن لا يحدث إطلاقاً في غير حالات العقوبة والجزاء. طبعاً توجد في القانون حالات يحتجز فيها الشخص مؤقتاً بسبب توجيه الاتهام له لأسباب معينة. ولكن يجب في حالات الاحتجاز هذه مراعاة كون الاحتجاز مؤقتاً بالمعنى الدقيق للكلمة وبالمعنى الذي تقصده روح القانون. قد يقول قائل إن خمسة أشهر أو ستة أشهر فترة مؤقتة أيضاً. نعم.. عشرة أعوام أيضاً فترة مؤقتة بمعنى من المعاني. لكن القانون الذي ثبّت كون الاحتجاز مؤقتاً يقصد قصر المدة. أي لأننا لا سبيل أمامنا ومضطرون بسبب هذا الاتهام الناجم عن أدلة وبراهين تقف وراءه، لذا يجب قبل إثبات الجريمة سجن الشخص، بيد أن هذا ينبغي أن يحدث خلال أقصر الفترات وبمراعاة الشروط القضائية. ينبغي التنبّه لهذه النقطة.

في الحالات التي تكون فيها المشكلة مشكلة مالية وثمة إعسار – من النقاشات التي كانت لنا مع أصدقائنا هي هل يجب إثبات الإعسار حتى ترتفع العقوبة؟ هذه المسألة تستتبع بعض المشكلات – في الحالات التي لم تقع فيها جريمة بالمعنى الحقيقي للكلمة، يجب أن لا نستعين بالسجن. اعملوا في كل السلطة القضائية ما من شأنه تخفيض عقوبة السجن إلى أدنى المستويات، وهذا أمر بحاجة إلى تدبير. وطبعاً اتخذت بعض التدابير.. بعضها صحيح وبعضها غير صحيح – ولا نريد الخوض في التفاصيل والأمور – لكن السجن عموماً ظاهرة غير محبّذة.. إن مشاكل السجن وتبعاته للسجين نفسه ولعائلته ولبيئة عمله. إذن، اجعلوا هذه سياسة السلطة القضائية وتابعوها، وفكروا في الأمر أوجدوا سبل الحل والعلاج. ينبغي في ما ينبغي معالجة قضية السجون، أولاً من حيث أن لا تتحوّل الحالة الجزائية للسجن إلى شيء آخر، وثانياً ينبغي التقليل من عقوبة السجن ما أمكن واستبدالها بعقوبات أخرى حتى لا تطال المجتمع تبعات السجن.

المسألة الأخرى المهمة بخصوص السلطة القضائية – وطبعاً المخاطب بهذا ليس السلطة القضائية فقط إنما المخاطب به أكثر هي الأجهزة الإعلامية – هي سمعة الأشخاص وماء وجههم. يجب التدقيق للغاية في صيانة سمعة الأفراد وماء وجههم. الشريعة الإسلامية تجعل عرض المؤمن وسمعته في مصاف نفسه وروحه. يجب أن لا تخضع السلطة القضائية والأجهزة والمحاكم والمؤسسات الإدارية في السلطة القضائية لتأثيرات الأجواء التي تخلقها وسائل الإعلام. للإنصاف إن وسائل الإعلام تعاني من بعض المشاكل في هذا الباب، خصوصاً بعد أن ظهرت المواقع الإلكترونية.. توجد هناك مشاكل. أي إن الكثير من الأمور التي يجب أن تراعى لا تراعى. هكذا هو الحال والواقع. هذه من النواقص في حياتنا وأعمالنا. ولهذه المسألة علاجها في موضع آخر. علاج مسألة الإشاعات والممارسات التي تحدث في الصحافة وغير الصحافة قضية مستقلة أخرى. لكن السلطة القضائية يجب أن لا تتأثر بهذه الأجواء. لو أن كل الصحافة والمطبوعات وكل المواقع الإلكترونية التي تخلق الأجواء وتثيرها وتصنع الرأي العام دفعت قضية معينة باتجاه معين فإن السلطة القضائية والمحكمة أو المؤسسة العدلية المسؤولة عن متابعة ملف معين يجب أن تقوم بواجباتها من دون أي تأثر بهذه الأجواء. هذه نقطة على جانب كبير من الأهمية. ثمة إشكال ومؤاخذة في ذكر أسماء المتهمين قبل إثبات الجريمة أو عدم ذكر أسمائهم ولكن التحدث بطريقة تفيد ذكر أسمائهم. هذه حالة تنال بالتأكيد من ارتقاء السلطة القضائية والجهاز القضائي في البلاد. هذه أيضاً نقطة يجب التنبّه والاهتمام لها بلا شك.

ومسألة أخرى تتعلق بالسلطة القضائية – ولاحظت أن رئيس السلطة المحترم يهتم لها ولكن يجب العمل بجدّ في شأنها – مسألة تخريج الكوادر وإعدادها لتولي المناصب الإدارية والمواقع العليا في السلطة القضائية. إعداد الأفراد الصالحين وتربيتهم وخصوصاً للمناصب الإدارية في السلطة القضائية عملية جد لازمة ومهمة. ويجب الاستفادة من الحوزات والجامعات. الشخصيات الممتازة ليست بقليلة والحمد لله، والمواهب المتدفقة ليست بنادرة في مجتمعنا. هذه أيضاً قضية أخرى ينبغي الاهتمام لها. وسوف تجرى الأعمال وتبذل الجهود وتجرى البرمجة والاستثمار لأجلها إن شاء الله.

ونقطة أساسية أخرى في رأيي – مع أنها لا تتعلق بأداء السلطة القضائية لكنها ترتبط بالمسيرة العامة لهذه السلطة – هي تعاون السلطات في ما بينها. هذا شيء تحتاجه البلاد اليوم.

أقولها لكم.. لقد وصلت القوى العاتية في العالم اليوم إلى نتيجة فحواها أنهم يجب عليهم بذل كل قدراتهم عسى أن يستطيعوا توجيه ضربة للجمهورية الإسلامية. أي إن الشيطان ركز كل قواه لمواجهة هذه الحركة العظيمة التي خلقها وجود الجمهورية الإسلامية وبقاؤها وتقدمها إلى الأمام. مع أنهم لا يعترفون بهذا لكنه شيء شخّصوه ووصلوا إليه. هذه الصحوة التي ظهرت في العالم الإسلامي وهذا الشوق والرغبة لدى كتل الشعوب تجاه المبادئ والأهداف الإسلامية، هم يشخّصون أنها بسبب وجود الجمهورية الإسلامية في أذهان الرأي العام في العالم الإسلامي. أي مشروع علمي مهم تقومون به، وأي نجاح اجتماعي أو سياسي تكسبونه، وأي تحرك اجتماعي عظيم يحصل في داخل البلاد – من قبيل إقامة الانتخابات الملحمية – وأي صمود ومقاومة تبديها الجمهورية الإسلامية مقابل تعسف الاستكبار وتنعكس في العالم الإسلامي.. كل واحدة من هذه الأعمال والممارسات الكبرى تعدّ مشجّعاً للشعوب للسعي نحو استقلالها على أساس الإسلام. يرفع الشعب الإيراني الإسلام كراية لتقدّم الشعوب. هذا شيء يفهمه الأعداء، لذلك يركزون على تحطيم القطب الرئيسي وإسقاطه. كل هذا الضجيج الذي تلاحظونه حول القضايا المختلفة – قضية حقوق الإنسان وقضية الطاقة النووية وباقي القضايا – سببه هذه المواجهة. وطبعاً يسمون أنفسهم «المجتمع العالمي»! ليسوا مجتمعاً عالمياً، وإنما عدة قوى متعسفة.. أمريكا وعدة قوى تتبع أمريكا هنا وهناك.

يبذلون كل مساعيهم لمواجهة الجمهورية الإسلامية وهدفهم حرمان نظام الجمهورية الإسلامية المقدس من رصيده الشعبي العظيم. هذا الحظر الاقتصادي الذي تلاحظونه الغاية الرئيسية منه هي هذه. طبعاً يدعون كذباً أن الشعب ليس هو المستهدف من الحظر، ونريد أن لا ينال الناس ضرّ وأذى. هذا أيضاً كذب وخداع ومكر كباقي ادعاءاتهم. لا، بل هدفهم الأصلي هو الشعب. الضغوط هي من أجل أن يوصلوا الشعب إلى حدّ التبرّم ويفرضوا عليه المشاكل كي ينفصلوا ويبتعدوا عن نظام الجمهورية الإسلامية وتنفصم عراهم ووشائجهم القلبية معه. وسوف يهزمون في هذا الميدان أيضاً بفضل الله وحوله وقوته. إنهم لا يعرفون شعبنا ولا مسؤولينا. خدعة الأعداء هذه مفضوحة بالنسبة لشعبنا. يعلمون أن الهدف اليوم هو إنهاك الشعب وإتعابه، ولهذا تلاحظون أن إصرار الشعب وتواجده في الميادين والسوح المختلفة يزداد حماساً وعظمة. والمسؤولون يعملون ويؤدون واجباتهم. للحق والإنصاف أن المسؤولين يبذلون مساعيهم مقابل مساعي الأعداء.

تركز أمريكا اليوم كل قواها وطاقاتها لتستطيع محاصرة الجمهورية الإسلامية اقتصادياً. هم يعانون من الحصار والمشاكل. تعاني أوربا وأمريكا اليوم من مشاكل أساسية لا تقبل الحلّ. وللحق أن مشاكلهم لا تقبل الحلّ. وضعهم يختلف عن وضعنا. نحن والحمد لله لدينا كل شيء. لدينا إمكانيات وطاقات وثروات داخلية وشعب صالح ومصادر مالية وطاقات ومصادر بشرية، وليس لدينا ديون عالمية. إمكانيات البلاد إمكانيات جيدة جداً. الإيذاء الذي يمارسه العدو والمساعي التي يبذلها هي من أجل أن يستطيع تقليل تمتع الجمهورية الإسلامية بهذه الإمكانيات والمواهب. وجهود مسؤولينا منصبّة على إحباط مؤامرة الأعداء هذه. وسوف يوفقون إن شاء الله، حيث تبذل جهود جيدة.

في مثل هذه الظروف، ما يعدّ فريضة لازمة قاطعة لبلادنا هو أن تتعاضد كل الأجهزة المسؤولة في البلاد لمواجهة تركيز الأعداء. الأعداء يركزون جهودهم ضد قطب الحق. وكل تفكك وتباعد في قوى الحق عن بعضها، وأي تباعد بين السلطات الثلاث سيعود بالضرر على البلاد والنظام. على الجميع أن يتعاونوا مع بعضهم ويساعدوا بعضهم. الحكومة ومجلس الشورى والسلطة القضائية كلهم يقفون في جبهة واحدة ألا وهي جبهة الدفاع عن الإسلام وعن الشعب العزيز الشريف وعن استقلال البلاد وعن هوية الثورة التي منحت شعبنا وجماهيرنا هويتها، بل منحت الأمة الإسلامية هويتها. هذه هي أهدافنا المهمة اليوم. لذا ينبغي التعاون.

بعض السجالات والنيل من أعمال الآخرين وأدائهم يمكن إلغاؤه تماماً من صفحات التعاون. إنه ليس بالشيء الأساسي والمبدئي، وغالباً من يكون من أوهاماً. إنكم بوصفكم تعملون في السلطة القضائية قوموا بدوركم على أتمّ وجه.

إذا أوقف أي قطاع من قطاعات البلاد المختلفة أعماله وصارت مهمته الخوض في أداء الطرف المقابل أو الأطراف المقابلة فسوف لن يتمّ إنجاز أي عمل. نقول لأن الآخر لم يعمل بواجبه فلنقصّر نحن أيضاً في أداء واجباتنا! لا، علينا أداء واجباتنا على أحسن وجه. فهذا فضلاً عن كونه أداءً لواجب إلهي وحق إلهي، يساعد الآخرين على أداء واجباتهم وأعمالهم على أحسن نحو.

هذه هي توصيتنا.. نتمنى أن يوفقكم الله تعالى ويوفقنا وكل المسؤولين لأداء الحق الكبير الذي لهذا الشعب، وأيضاً لأداء حق الإسلام الكبير. وكونوا واثقين أنكم ستنجحون. لقد وعد الله

تعالى ووعد الله لا خلف فيه أبداً وسوف يتحقق بلا شك. وعد الله هو نصرة الحق وأهل الحق. الذين يسعون في سبيل الحق يعينهم الله تعالى ويهديهم ويأخذ بأيديهم، وقد ضمن أن يصل بهم إلى الهدف. هذه هي مهمة الشعب الإيراني والمسؤولين وهذا السواد الأعظم من العاملين والمسؤولين في أجهزة النظام في مختلف القطاعات. نقول للإنصاف إن نواياهم نوايا حسنة جداً، ومساعيهم مساع صادقة. ونتمنى أن يبارك الله فيها.

نسأل الله تعالى أن يوفقكم جميعاً، ويفتح لكم يوماً بعد يوم أبواب الفتوح الكبيرة أكثر، لتستطيعوا إن شاء الله النهوض بالواجبات المهمة الملقاة على عواتقكم على أحسن وجه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.